الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٢٧
المعقودة يوم الأربعاء
٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

الرئيس: السيد همبورغر (هولندا)

المحتويات

البند ٩٦ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(د) السكان والتنمية (تابع)

البند ٩٥ من جدول الأعمال: مسائل السياسات القطاعية (تابع)

(أ) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع)

البند ٩٦ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(أ) تنفيذ ومتابعة الاتفاقات الرئيسية المعقودة بتوافق الآراء والمتعلقة بالتنمية (تابع)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.2/51/SR.27
10 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/51/314، A/51/59، A/51/73، A/51/87، A/51/120، A/51/127، A/51/138، A/51/208-S/1996/543، A/51/210، A/51/295، A/51/357، A/51/462-S/1996/831، A/51/375، A/51/529)

(د) السكان والتنمية (تابع) (A/51/90، A/51/154، A/51/350)

١ - السيد أحمد (الهند): أوضح أن عدد سكان الهند قد زاد بين ١٩٥١ و ١٩٩٤ بثلاثة أضعافه حيث ارتفع من ٣٦١ مليون نسمة إلى ٩٠٠ مليون نسمة. وقال إن عددهم سيتجاوز المليار في عام ٢٠٠١. ونزل معدل الولادات من نسبته البالغة في بداية القرن حوالي ٥٠ في الألف إلى ٢٨,٦ في عام ١٩٩٤. وفي نفس الوقت، نزل معدل الوفيات من نسبة تزيد على ٤٠ في الألف إلى ٩,٢ في الألف.

٢ - وقد اتخذت الحكومة الهندية عددا من التدابير لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأصبح برنامج حماية الأسرة الذي كان في البداية لا يشمل سوى الخدمات المتعلقة بمنع الحمل، برنامجا متكاملا لتنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل. ومكّن برنامج التحصين الشامل الذي بدأ تنفيذه في ١٩٨٥، من خفض معدل وفيات الأطفال إلى ٧٤ في الألف في ١٩٧٤ مقارنة بـ ٩٧ في الألف في ١٩٨٥. وفي ١٩٩٢-١٩٩٣، وسع برنامج التحصين الشامل وحُسِّن وأصبح يسمى برنامج بقاء الطفل والأمومة المأمونة وهو يقدم خدمات الرعاية في فترة ما قبل الولادة ويكفل وجود موظفين مؤهلين عند الولادة ويشجع المباعدة بين الولادات. ويقدم هذا البرنامج أيضا خدمات الرعاية إلى المواليد الجدد ويكفل تحصين الأطفال ضد ستة أمراض ويتيح سبل معالجة الإسهال وإصابات الجهاز التنفسي الحادة ويوزع مكملات غذائية غنية بفيتامين ألف.

٣ - وقررت الهند مواصلة هذا البرنامج والشروع في برامج جديدة في مجال تنظيم الأسرة مع التشديد على نوعية الرعاية وإرضاء المستعملين وإشراك المجتمعات المحلية وتوعيتها بخطورة المشاكل الصحية والسكان والتنمية وتوسيع الأنشطة على نحو انتقائي وتعزيز الهياكل الأساسية.

٤ - وأدخلت الهند تغييرات على طرق إدارة البرامج وأعادت رسم وتوجيه أهدافها في مجال منع الحمل لتركز على نوعية الرعاية (بدلا من عدد حالات التعقيم)، واحتياجات المرضى وإرضائهم وتوثيق التعاون مع وكلاء البرامج الأخرى كبرنامج الإرشاد الزراعي.

٥ - وقد شُدد على إشراك السكان كما تبين ذلك التعبئة الاجتماعية التي لوحظت أثناء بدء تنفيذ برنامج التحصين ضد شلل الأطفال. وستجرى كل سنة حملة تحصين للقضاء على الشلل قبل عام ٢٠٠٠. وسيتم في هذا الصدد تعزيز التعاون بين المنظمات غير الحكومية.

٦ - وتعكف الهند حاليا على إعادة تشكيل برنامج حماية الأسرة لكفالة تحسين نشر المعلومات المتعلقة بالأمومة المأمونة وبقاء الطفل وتشجيع الناس على تحديد النسل طوعا والمساواة بين الجنسين. وإن لمن الأهمية بمكان أن يشمل هذا البرنامج الذي منحه البلد الأولوية كامل البلد، وأن يصل إلى جميع الفئات السكانية ويقدم خدمات جيدة. وتحتاج الهند في هذا الصدد إلى موارد تكميلية وهي تطلب من المجتمع الدولي مساعدتها على تحقيق أهدافها.

٧ - السيد هاتشا (بيرو): قال إن سياسة تنظيم الأسرة المتبعة في بيرو هدفها تحسين صحة المرأة ومكافحة الفقر. وإن تحقيق هذين الهدفين يتوقف على تعريف الجميع دون استثناء بسبل تنظيم الأسرة وتشجيع استخدام وسائل منع الحمل. ومن الأهمية بمكان أن يكون لأشد الأسر فقرا شأنها شأن الأسر الأخرى حق أن تقرر عن بينة عدد الأطفال الذين تريدهم وأن تحدد فترات المباعدة بينهم.

٨ - وأردف قائلا إن المسائل المتعلقة بالسكان تتصل مباشرة بوضع المرأة. ولذلك شددت بيرو، أثناء المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، على حق كل امرأة في أن تقرر بحرية عدد الأطفال الذين تريدهم حيث أن في إعمال ذلك الحق تحسينا لوضعها.

٩ - وقد أكد كل من مؤتمر القمة العالمي للطفل، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، وكذلك المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ضرورة تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساواة بين الجنسين ووضع برامج تتصل بصحة المرأة والصحة الإنجابية بما في ذلك تنظيم الأسرة والأمومة المأمونة والوقاية من الأمراض المنقولة عبر الاتصال الجنسي ولا سيما متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز. وستشرع بيرو في هذا الصدد في برنامجين هامين هما الخطة الوطنية لخفض معدل وفيات الأمهات والبرنامج الوطني للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

١٠ - ويترتب على الفقر والمعدلات المرتفعة للخصوبة وعدم الإلمام بالقراءة والكتابة أثر مباشر في معدلات وفيات الأطفال والأمهات ومعدلات الالتحاق بالمدارس والعمالة الناقصة والبطالة وعدد النساء في سوق العمل وعدد الأطفال العاملين وهم في سن الدراسة والصعوبات المالية للأسر. ثم أن معدل الخصوبة المرتفع يساعد على توارث الفقر جيلا عن جيل.

١١ - ويرمي البرنامج الوطني للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة إلى تحسين خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتطوير الأنشطة الإعلامية والتثقيفية وتوسيع قاعدة الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتطوير الآليات المحلية لتعزيز الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. وقد حددت بيرو عدة أهداف في عام ٢٠٠٠: النزول بمعدل وفيات الأمهات إلى ما يقل عن ٢٠٠ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء وتحقيق معدل خصوبة نسبته ٢,٥ طفلا لكل امرأة وخفض معدل الوفيات في فترة ما قبل الولادة بنسبة النصف مقارنة بعام ١٩٩٥. وتطلب بيرو من المنظمات الثنائية والصناديق والبرامج المتعددة

الأطراف المعنية بمسائل صحة الأم والطفل والصحة الإنجابية مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان أن تقدم لها المساعدة التقنية والمساعدة المالية اللازمة لتحقيق أهدافها تلك.

١٢ - وترى بيرو أنه ينبغي تركيز وتعزيز آليات متابعة الالتزامات المترتبة على مؤتمر القاهرة. وترى ضرورة السعي لتحقيق نتائج ملموسة واختيار مؤشرات تساعد على تقييم التقدم المحرز تقييما موضوعيا.

١٣ - السيد كواك (جمهورية كوريا): ذكّر بأن المسائل السكانية جزء لا يتجزأ من الاستراتيجيات الإنمائية. وقال إن عدد سكان العالم قد زاد بين ١٩٤٥ و ١٩٧٥ بأكثر من الضعف ومن المتوقع أن يتواصل ارتفاعه سنويا بما يتراوح بين ٨٥ و ٩٥ مليون نسمة. وقد بيّن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية العلاقة القائمة بين الديمغرافيا والخطط الإنمائية. ويمثل برنامج عمل ذلك المؤتمر الذي يحدد أهداف جديدة ويتوخى نهجا جديدا لمعالجة المسائل السكانية، نقطة تحول التنظيم التقليدي للأسرة إلى استراتيجية إنمائية تُعنى أساسا بالعنصر البشري.

١٤ - وتولي جمهورية كوريا أهمية كبرى للمسائل المتعلقة بالسكان والتنمية. ولقد رفعت لذلك بصفة كبيرة من مساهمتها المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وستواصل زيادة مشاركتها في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وهي ترحب بالخطوة التي اتخذها الصندوق أي تشجيع تنسيق الأنشطة على مستوى المنظومة وترى أن صعوبة المتابعة المنسقة للمؤتمرات العالمية الكبرى تستوجب تعزيز دور الأفرقة الخاصة التابعة للجنة التنسيق الإدارية بغية إدراج مسائل السكان على نحو أفضل في استراتيجيات التنمية المستدامة. وهي ترحب من ناحية أخرى للإنعاش الذي شهدته أنشطة لجنة السكان والتنمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ أن ارتفع في عام ١٩٩٥ عدد أعضائها من ٢٧ إلى ٤٧ عضوا.

١٥ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام A/51/350، قال إن جمهورية كوريا تشير بادئ ذي بدء إلى أن وضع مؤشر يقاس به التقدم المحرز في مجال السكان ينبغي ألا يكون غاية في حد ذاته. فمن الأهمية بمكان أن تكون المؤشرات بسيطة وأن تقوم على أساس البيانات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة. ومن دواعي ارتياح بلده أن ٩٦ في المائة من موارد برامج السكان قد خصصت لأنشطة أساسية بدلا من أنشطة الدعم. فتقديم الخدمات الأساسية إلى السكان ينبغي أن يظل أولوية الأولويات. وثانيا، تؤيد جمهورية كوريا بشدة تنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠ التي ينتظر أن تساعد على زيادة تعبئة الموارد. وترحب جمهورية كوريا بمقترح النرويج وهولندا للقيام معا بتنظيم اجتماع دولي في بداية ١٩٩٧ لدراسة تنفيذ تلك المبادرة. وهما تؤكدان على ضرورة تعزيز التنسيق الدولي في ما يتعلق بتطبيقها. وثالثا، ينبغي توثيق التعاون بين الجنوب والجنوب. وتشيد جمهورية كوريا في هذا الصدد بجهود برنامج شركاء التنمية ومراكز الامتياز للتعاون بين الجنوب والجنوب.

١٦ - وترى جمهورية كوريا أن مقارنة مختلف الاستراتيجيات المعتمدة تتطلب من صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم في دورة الجمعية العامة الاستثنائية لعام ١٩٩٧، تقريرا عن تطبيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بشأن الصلات القائمة بين مسائل السكان والبيئة والتنمية. وهي تحث المجتمع الدولي على أن يواصل دعم الأنشطة المتصلة بالسكان والتنمية.

١٧ - السيد شامي (إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات): قال إن المؤشرات المتعلقة بالسكان أصبحت الآن ذات فائدة معترف بها ولكن من الأصعب في المقابل تحديد مؤشرات للتنمية. وتعكف الشعبة الإحصائية في إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، على وضع مجموعة من المؤشرات ستكون إلى حد بعيد مماثلة للمؤشرات التي حددها الفريق الخاص التابع للجنة التنسيق الإدارية بشأن الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. ومن الجدير بالذكر أن المؤشرات لا يمكن أن تكون أفضل من البيانات التي استندت إليها. ذلك أن جمع المعلومات في بعض البلدان ولا سيما فيما يتعلق بمعدلات الوفيات يظل دون المأمول. وتعمل الإدارة بالتالي مع الهيئات والمكاتب الوطنية لتحسين جمع البيانات.

١٨ - السيدة بيرس (صندوق الأمم المتحدة للسكان): أكدت أن المؤشرات ينبغي النظر اليها على أنها أدوات عملية تساعد البلدان على قياس التقدم المحرز في إنجاز الأهداف المحددة. وأكدت أن الصندوق يعكف على إعداد تقرير عن الصلات القائمة بين مسائل السكان والتنمية سيقدم أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وبما أن الصندوق هو رئيس المشروع المتعلق بالفصل الخامس من جدول أعمال القرن ٢١ فسيتناول التقرير على الأخص العلاقة بين السكان والتنمية والفقر وسيولي اهتماما خاصا لدور المرأة.

١٩ - السيد ري (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): قال إن مسائل السكان والتنمية تحدد نوعية حياة الأفراد ورفاههم. فإذا ما انعدمت الحلول العادلة لمشاكل السكان، تعذر ضمان تحقيق التنمية على نحو عادل ومستدام. وترى جمهورية كوريا الديمقراطية أن تطبيق برنامج العمل بشأن السكان والتنمية تطبيقا كاملا يتطلب الاهتمام بالمسائل التالية: أولا ينبغي تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة ولا سيما لجنة السكان والتنمية في تطبيق البرنامج. وينبغي كذلك لمجلس إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يضطلع بدور أكبر. ولا بد ثانيا من الإسراع قدر الإمكان بتسوية مشكلة نقص الموارد التي تعرقل تنفيذ البرنامج العملي في البلدان النامية. ويتطلب ذلك تشجيع المجتمع الدولي على تقديم المساعدة. وفي هذا الصدد، فإن الاقتراح المقدم في ١٩٩٥ والداعي إلى أن يؤذن للأمين العام بأن يقدم إلى الجمعية العامة سنويا معلومات عن التبرعات اقتراح جدير بالدراسة. وختم قوله إنه ينبغي تنسيق تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والبرامج التي اعتمدت في المؤتمرات الأخرى والتي تتضمن عنصرا يتعلق بالتنمية تنسيقا وثيقا.

٢٠ - السيد سعد (تونس): أعرب عن ارتياحه للعمل المنسق الذي تقوم به هيئات الأمم المتحدة في إطار تنفيذ برنامج عمل مؤتمر القاهرة وقال إن هذا العمل يساعد على تحقيق تنمية محورها الإنسان والقضاء

على الفقر. وقال إن هذه الاستراتيجية الرامية إلى تلبية احتياجات السكان بالتركيز بوجه خاص على الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع إنما تقع في صميم برنامج عمل المؤتمر.

٢١ - وفيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل على المستوى الوطني، قال إن القرار ١٢٤/٥٠ يؤكد ضرورة أن تعتمد الحكومات نهجا متكاملا لمعالجة مسائل السكان والتنمية. وقد شرعت تونس في خطة وطنية تركز أساسا على المرأة وبخاصة المرأة الريفية والأطفال وترمي في نهاية المطاف إلى القضاء على الفقر. وقد قامت تونس اقتناعا منها بأن الطفل هو خير دخر لتقدم البلد واستقراره، بوضع برامج لحمايته ونمائه تشدد على التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والتغذية. بيد أن الأنشطة المتصلة بالطفل لن تأتي ثمارها ما لم تتخذ تدابير لفائدة المرأة. ولذلك عمدت تونس إلى تهييئ الأسباب التي تُساعدة المرأة على إثبات ذاتها على الساحة الوطنية وفرض نفسها بوصفها عنصرا من عناصر الإنتاج واتخاذ القرارات وبالتالي من عناصر التنمية. فإشراك المرأة في إدارة أعمال البلد إنما يندرج في إطار استراتيجية اقتصادية واجتماعية ترمي إلى ضمان تنمية البلد تنمية متكاملة ومستدامة. وقد فتح الرئيس التونسي صندوقا للتضامن الوطني يُساعد على ضمان التوازن بين المناطق واقتسام ثروات البلد على نحو أفضل بين جميع شرائح المجتمع. ونظرا لنجاح هذا الصندوق قررت تونس الشروع في ١٩٩٥ و ١٩٩٩ في تنفيذ برنامج أكثر طموحا.

٢٢ - وواصل يقول إن تونس مستعدة أن تقتسم تجربتها مع جميع البلدان الراغبة في ذلك. وهي ترى في هذا الصدد أنه ينبغي تطوير التعاون بين الجنوب والجنوب في مجال السكان والتنمية طبقا لبرنامج العمل والقرار ١٢٤/٥٠. وهي تشيد بصندوق الأمم المتحدة للسكان لمساهمته في تشجيع التعاون بين الجنوب والجنوب بمنح دعمه لبرنامج شركاء التنمية وإنشاء مراكز الامتياز للتعاون بين الجنوب والجنوب.

٢٣ - وتدعو تونس المجتمع الدولي إلى بذل قصاراه لبلوغ الهدف المتفق عليه أي تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ورصد مزيد من الموارد لبرامج السكان والتنمية.

مسائل السياسة القطاعية

(أ) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (A/C.2/51/L.12)

٢٤ - السيدة دينغو (كوستاريكا): تكلمت بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وبالنيابة عن كولومبيا ممثلة للدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز فعرضت مشروع القرار A/C.2/51/L.12 المعنون "التعاون في ميدان التنمية الصناعية" فأعربت عن أملها في أن يُعتمد بتوافق الآراء. وقالت إن المشروع يُشدد على أن التصنيع قد أصبح اليوم بفعل العولمة الاقتصادية أهم مما كان عليه في أي وقت مضى وأنه ينبغي توخي مختلف سبل التعاون للنهوض بالتنمية الصناعية ولا سيما تنمية البلدان النامية.

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(أ) تنفيذ ومتابعة الاتفاقات الرئيسية المعقودة بتوافق الآراء والمتعلقة بالتنمية (A/C.2/51/L.13)

٢٥ - السيدة دينغو (كوستاريكا): تكلمت بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فعرضت مشروع القرار A/C.2/51/L.13 المعنون "تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الرابع" وأعربت عن أملها في أن يعتمد بتوافق الآراء. وقالت إن هذا المشروع يُشدد بخاصة على تنفيذ الاستراتيجية أثناء السنوات المتبقية من العقد وضرورة أن يقدم الأمين العام تقريرا عن الحالة يُبيِّن فيه الصلة بين الإعلان والاستراتيجية ويشير إلى الخبرات المكتسبة في إطار الاستراتيجيات الإنمائية.

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/51/3 (part I) و (part II) و (part III)، A/51/135-E/1996/51، A/51/379، A/C.2/51/L.2)

٢٦ - السيد ستوبي (مدير شعبة تنسيق السياسات وشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة): تحدث عن مسألة تحسين أداء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، فأكد أن تقرير المجلس المعروض على اللجنة يشمل الآن معلومات عن كل ما يهم الأنشطة التي اضطلع بها في ١٩٩٦. وأن التقرير لم يعد عموما يتناول المسائل الإجرائية بل أصبح يتضمن القرارات والمقررات المعتمدة. ومن المزمع كذلك أن تُسفر في العام الماضي لأول مرة المناقشة الرفيعة المستوى عن استنتاجات تُعتمد باتفاق مشترك. فأهمية الموضوع المختار للمناقشة وتشجيع بيئة مساعدة للتنمية مما يُعلل هذا التغيير.

٢٧ - ومضى يقول إن المناقشة المكرسة للأنشطة التنفيذية يجب أن تساعد على رصد أنشطة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وتوجيهها وتحديد المجالات التي يمكن القيام فيها بعمل مشترك. ويتوقع أن تساعد التقارير المتعلقة بالحالة المالية وطرائق تمويل الصناديق والبرامج التي ستعرض في العام القادم، على تحقيق هذه الأهداف. بيد أنه من الأهمية بمكان أن توضع تحت تصرف المجلس التقارير التي يحتاج إليها. ويعد التقرير السنوي الذي يلخص المعلومات الواردة في التقارير التي تقدمها إليه مختلف الهيئات، أداة يستحسن الاستفادة منها على خير وجه.

٢٨ - وفيما يتعلق بالمناقشة العامة، قال إنه ينبغي كذلك استخدامها على أحسن وجه وترشيدها. وقد سبقت أن اقترحت الأمانة العامة توفيق وتنسيق برامج العمل وجدول أعمال اللجان التقنية. ويتعلق الأمر الآن بعرض تقارير مباشرة على الجمعية العامة دون عرضها إلا في حالات استثنائية على المجلس ووضع تقرير يُلخص تقارير اللجان الفرعية وفي ذلك مكسب من الوقت للوفود والقيام كل سنة باختيار مسألة أو مسألتين ذات أولوية. ومن المرغوب فيه أيضا زيادة ترشيد جدول أعمال المجلس وخفض عدد الوثائق. ففي الوقت الذي انخفض فيه عدد العاملين في الأمانة العامة بنسبة ٢٥ في المائة ارتفع عدد الهيئات وارتفع معها بالتالي عدد الجلسات والوثائق بنسبة ٣٠ في المائة. فالأمر يتعلق هنا بمشكلة يجب حلها.

٢٩ - وختم قائلا إنه ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن المجلس لا يولي اهتماما كافيا لعلاقاته بالمجتمع المدني ولا سيما المنظمات غير الحكومية. وعليه أيضا أن يراعي بقدر أكبر العولمة وآثارها الاقتصادية والمالية والثقافية فضلا عن ثورة المعلومات وآثارها على البلدان النامية. وينبغي له أن يساعد مجلس الأمن أثناء الأزمات المنطوية على جانب سياسي وآخر إنساني. وأن إنشاء آلية دائمة يمكن أن تكون له فائدة كبيرة في هذا الصدد.

٣٠ - السيد بهبهاني (مدير شُعبة مكافحة الأمراض الاستوائية في منظمة الصحة العالمية): عرض التقرير المتعلق بتكثيف مكافحة الملاريا بما في ذلك العمل الوقائي في البلدان النامية ولا سيما في أفريقيا (A/51/379)، فقال إن منظمة الصحة العالمية ستواصل دون هوادة تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الملاريا التي اعتمدتها في عام ١٩٩٣ مؤسسات صحية عديدة واعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٤. وإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتمد هو أيضا خطة العمل لمكافحة الملاريا وأعربت الجمعية العامة مجددا عن قلقها من آثار تلك الآفة ودعت المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة التقنية والمالية والطبية اللازمة إلى البلدان النامية المتأثرة وتعزيز ولاية منظمة الصحة العالمية.

٣١ - وأضاف قائلا إن الملاريا أصبحت اليوم أخطر الأمراض الاستوائية. فهي تصيب أحيانا رجال الأعمال والسواح ولكنها تمثل بخاصة آفة حقيقية بالنسبة للسكان الذين يعيشون في المناطق الموبوءة ولا سيما أشدهم فقرا. فهي تقتل سنويا ٢,٧ مليون شخص وتصيب ٥٠٠ مليون وتهدد حوالي مليارى نسمة. فأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي في ٩٠ في المائة من الحالات مسرح آثارها المدمرة، وتتكاثر الأوبئة نتيجة لمجموعة كاملة من الأسباب الصحية والاقتصادية والسياسية والمالية. وتدهور التربة واجتثاث الأحراج لا يزيد الحالة إلا تفاقما والآثار الاجتماعية والاقتصادية خطيرة. وينبغي بالتالي بذل مزيد من الجهود لإعداد أدوية جديدة وأمصال فعالة بتكلفة في متناول اليد.

٣٢ - وقال إن منظمة الصحة العالمية قامت مسترشدة بخطط العمل الوطنية، بوضع مشاريع قطرية لفائدة ١٤ بلدا أفريقيا ستُعرض على عدة مانحين وشاركت في أنشطة لمكافحة الملاريا في ١٦ بلدا آخر من بلدان القارة. وفي ١٩٩٥، أنشئ أيضا فريق عامل يساعد البلدان على مكافحة ذلك المرض على نحو أفضل ومكن اجتماع نُظِّم بالاشتراك بين منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي من وضع مبادئ توجيهية من شأنها أن تُساعد البلدان على المضي قدما في هذا المنحى. وتواصل منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع المنظمات الدولية والثنائية وغير الحكومية، تقديم المساعدة التقنية والعاجلة إلى البلدان والسكان الذين في حاجة اليها ولا سيما اللاجئون والمشردون.

٣٣ - وإنه لمن الأهمية بمكان أن تدرج مشكلة حُمى الملاريا ضمن شواغل المبادرة الخاصة بأفريقيا التي بدأ تنفيذها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. فالإرادة السياسية للقضاء على هذه الحُمى موجودة وقد أعدت وسائل مكافحتها ولم يبق سوى تنفيذ خطط العمل الوطنية ومتابعتها. وقد بدأت تتضح ملامح التنسيق على مستوى المنظومة وللجمعية العامة دور هام تضطلع به في تعزيز ذلك التنسيق وإنجاح المبادرات الرامية

إلى القضاء على الملاريا. فالملاريا يمكن السيطرة عليها وليس على من بيدهم القدرة على ذلك سوى العمل دون المزيد من الإبطاء.

٣٤ - السيدة البسام (مديرة مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك): عرضت القرار المعنون "السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة" (A/51/135-E/1996/51) فقالت إن الجمعية العامة أشارت في قرارها ١٢٩/٥٠، إلى ما يُعاني منه سكان الأراضي الفلسطينية من الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الاحتلال الإسرائيلي. وقد ورد في التقرير الذي أعد عملا بذلك القرار، أن هذا الاحتلال غير المشروع الذي ينتهك حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف يتخذ عدة أشكال: انتزاع ومصادرة الأراضي الفلسطينية واستغلالها. وأن الاسرائيليين يعمدون كذلك بدعوى كفالة أمنهم أو إنشاء محميات طبيعية، إلى تعزيز استيطانهم ولا سيما بافتكاك الموارد المائية وشق الطرقات. وينبغي النظر في هذه التصرفات في إطار اتفاقات السلام. وقد أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٤٠/١٩٩٦ علما بهذا التقرير وطلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين.

٣٥ - السيد غرانت (أيرلندا): لاحظ متكلما بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي أنه وإن جاز الترحيب ببعض التحسن في أداء المجلس، فإن تنظيم دورته الموضوعية ما زال من عدة جوانب لا يفي بالمرغوب فيه. ويتعين حتما على المكتب أن يقوم بمساعدة من الأمانة العامة، بتحسين طريقة إعداد الدورة. ومع ذلك فإن الاتحاد الأوروبي يسره أن يُلاحظ أن رئيس المجلس قد أخذ بعين الاعتبار على النحو الواجب بعض المسائل التي كانت تُقلق الاتحاد وأن الرئيس قد اقترح بوجه خاص على أعضاء المكتب أخذ العبرة من الاستنتاجات العامة المستخلصة وتطبيقها في الدورة القادمة للمجلس. ويظل تطبيق قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ أحد أولويات المجلس لأن الاتحاد الأوروبي يرى أن ذلك سيُساعد المجلس على أن يُنسق على نحو أفضل الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

٣٦ - السيدة لبل (الولايات المتحدة الأمريكية): رحبت بالتقدم المحرز أثناء الدورة الموضوعية الأخيرة للمجلس. وقالت إن قرار المجلس ٤١/١٩٩٦ الذي اعتمد في تموز/يوليه، ينص على تدابير محددة تساعد على تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. ومن المنتظر أن ينظر المجلس في الخريف فيما إذا كان من الممكن تقليص مدة دورته الصيفية. وسيعرض الأمين العام في شباط/فبراير ١٩٩٧، تقريرا يساعد الدول الأعضاء على دراسة ولايات ووظائف وطرق عمل وعضوية العديد من هيئات المجلس. وقد استعرض المجلس في صيف ١٩٩٧، على سبيل الأولوية أربع هيئات فرعية هي لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ولجنة تخطيط التنمية ولجنة موارد الطاقة الجديدة والمتجددة ولجنة الموارد الطبيعية وستعرض على المجلس التقارير التي أعدتها بعض اللجان الإقليمية فيما يتعلق بتحديد الأولويات. وسيتخذ المجلس في خريف ١٩٩٧، قرارات بشأن اللجان التقنية وأفرقة الخبراء.

٣٧ - وترى الولايات المتحدة أن لجنة التنمية المستدامة يمكنها أن تضطلع بدور مفيد داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وذلك، بمراقبة التنفيذ الكامل لنتائج المؤتمرات الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة مما يُساعد الأمم المتحدة على تحسين أدائها. ولم تحظ الدول الأعضاء فيما يخص تحسين طرق عمل المجلس ذاته في حين أن هذا التحسين لا مندوحة منه إذا ما أريد للمبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون بين مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة أن تؤتي ثمارها.

٣٨ - وينبغي للمجلس أن يسترشد بالإصلاحات المُدخلة على طرق عمل اللجنتين الثانية والثالثة وينبغي تعزيز مكتبه ودوره في إعداد البرامج الإنمائية التنفيذية وتجميع هيئاته الفرعية في حالة تداخل ولاياتها. وترى الولايات المتحدة أن من المفيد أيضا أن تُجمع ثلاث إدارات من الإدارات المعنية بالتنمية في الأمانة العامة تحت سلطة وكيل للأمين العام واحد يتولى بخاصة منصب الأمين التنفيذي للمجلس.

٣٩ - وواصلت تقول إن تنشيط الأمم المتحدة من شأنه أن يساعدها على الاضطلاع على نحو أفضل بولاياتها فيما يتعلق بحفظ السلم والمساعدة الإنسانية والتنمية المستدامة. وكل توفير يُحقق إلا وقد يُعزز المساعدة الإنمائية المقدمة من منظومة الأمم المتحدة.

٤٠ - ومن الجدير بالذكر من ناحية أخرى أن كل تمديد للدورة الرابعة للفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات ينبغي أن يمول من الموارد المتاحة.

٤١ - السيد يو كينغتاي (الصين): قال إن قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ يتضمن مجموعة تدابير شاملة ومنهجية ترمي إلى تحسين فعالية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وستكون الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧ مناسبة للنظر فيما إذا كانت تلك التدابير قابلة للتحقيق وفعالة وتساهم في تنشيط المجلس.

٤٢ - ويرى الوفد الصيني أن المناقشة الرفيعة المستوى التي تتناول مداولاتها المسائل الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية، ينبغي أن يعكس موضوعها شواغل المجتمع الدولي ولا سيما البلدان النامية وأن يُفضي إلى توصيات تتعلق بتحسين تنسيق السياسات العالمية على المستوى الاقتصادي الكلي. وينبغي تحديد عناصر الحوار على نحو أفضل، وتوخيا للفعالية ينبغي الاستفادة من مشاركة تكون على أعلى مستوى ممكن.

٤٣ - وقال إن المناقشة العامة التي تتعلق أساسا باستعراض تقارير وتوصيات الهيئات الفرعية، لها تأثير مباشر في فعالية أداء المجلس. ويطلب القرار ٢٢٧/٥٠ إلى المجلس أن يستعرض جدول أعمال مناقشته العامة بصفة دورية. ويرى الوفد الصيني أن ضرورة الاستجابة لذلك الطلب ربما يعكس على نحو أفضل الهدف الأساسي ألا وهو هدف تعزيز التنمية عن طريق التعاون الدولي.

٤٤ - ويظل تحسين فعالية المجلس رهنا كذلك بتحسين أعمال مكتب الأمانة العامة. وينيط القرار ٢٢٧/٥٠ بالمكتب مهام ومسؤوليات جديدة وعلى المكتب بالتالي أن ينكب على مسائل تنظيم أنشطته وتحسين شفافيتها.

٤٥ - وأعرب في الختام عن أمله في أن تُساعد الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧ على تحسين فعالية المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن تشجع التعاون الدولي في ميدان التنمية.

٤٦ - السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يأسف لضآلة التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٢٧/٥٠ ويدعو اللجنة إلى "تنشيط عملية التنشيط" لا لتحقيق وفورات فحسب بل وكذلك تحسين فعالية منظومة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

٤٧ - وينبغي بخاصة التوفيق بين تقليص مدة الدورة الموضوعية إلى أربعة أسابيع وزيادة المهام المنوطة بالمجلس. وتكتسي مسؤولية المكتب في هذا الصدد أهمية بالغة حيث أن نجاح هذا المسعى يظل مرهونا بكفاءته وطاقته وتفانيه. وتتطلب تحضيرات الدورة الموضوعية أن تبذل الدول الأعضاء المزيد من الجهود في إطار المشاورات غير الرسمية ودعاها إلى أن تبدي مزيدا من الحماس في تلك المشاورات.

٤٨ - وقال إن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي تحديده بوضوح. ويرى الوفد الروسي أن المجلس هو هيئة التنسيق الرئيسية للأمم المتحدة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي وأنه همزة وصل بين الهيئات الفرعية والمؤسسات المتخصصة والجمعية العامة. وأن المجلس مخصص إلى حد ما لتقديم نصائح عملية لهيئاته الفرعية وتأمين التنسيق مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة الدولية.

٤٩ - وأضاف أن الدورة الموضوعية الأخيرة للمجلس أسفرت عن عناصر ايجابية منها بخاصة اعتماد مقررات ترمي إلى تنفيذ القرار ٢٢٧/٥٠ والاستعراض البناء لمسألة التعاون الدولي في مكافحة المخدرات وتوافق الآراء المتوصل اليه بشأن أهمية تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وقد كانت المناقشة التي خصصت للمسائل التنفيذية الانمائية هي أيضا بناءة جدا. بيد أن الوفد الروسي يأسف لغياب ممثلي مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية أثناء المناقشة الرفيعة المستوى ويأسف لأن تلك المسائل الرئيسية المتعلقة بتقارير منظمات التنسيق ولجنة التنسيق الإدارية ولجنة البرامج والتنسيق قد أرجئت إلى الدورة المستأنفة.

٥٠ - ويرى الوفد الروسي أن تنظيم الأعمال يمكن تحسينه بصفة كبيرة. وينبغي بادئ ذي بدء اعتماد آليات تنفيذ القرار ٢٢٧/٥٠. وينبغي كذلك الاتفاق على جدول أعمال الدورة الموضوعية المقبلة وإعادة النظر في جدول أعمال المناقشة العامة لحذف البنود التي لا تهم أعمال الهيئات الفرعية والتمييز بين البنود التي تستدعي اتخاذ مقررات بشأنها والبنود المستعرضة لا لشيء إلا على سبيل العلم والكف عن اتخاذ قرارات

تستجيب لشواغل سياسية ولا تضيف شيئا يقيد الأداء العملي للمجلس والقطاع الاجتماعي والاقتصادي عموما.

٥١ - واستطرد قائلا إنه لا مفر من أن تتداخل بنود جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبنود اللجنة الثانية لأن هذين الكيانين يعنيان بنفس الميدان. بيد أنه ينبغي القيام بما من شأنه أن يجعل المناقشة العامة للمجلس تشمل النظر في مقررات الهيئات الفرعية والتنسيق، ويكفل قيام الجمعية العامة بمناقشات موضوعية.

٥٢ - وسعيا لتحسين الفعالية، فقد يتضح أيضا أن من المفيد النظر في ترتيبات التنسيق فيما بين المنظمات التابعة للجنة الإدارة والتنسيق والانكباب على عملية تخطيط البرامج. وقال الممثل إنه يأمل أن يُنظر في هذه المقترحات في دورة تشرين الثاني/نوفمبر المستأنفة.

٥٣ - السيد جيلاني (فلسطين): قال إن انتهاك اسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني ولا سيما سيادته على موارده الطبيعية يسبب في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ ظلما اقتصاديا واجتماعيا فادحا. ذلك أن اسرائيل إذ تعرقل الجهود الفلسطينية الإنمائية وعملية السلام عموما، فإنها تمنع الشعب الفلسطيني من استغلال أراضيه وموارده المائية وتواصل مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات وتحويل المياه لأغراضها الخاصة على حساب الشعب الفلسطيني الذي يعاني من نقص فادح فيها. ثم إن اسرائيل تفرض على الصادرات الفلسطينية تضييقات وقيودا لا مبرر لها.

٥٤ - وتترتب على هذه السياسات والتدابير آثار خطيرة تمس الشعب الفلسطيني على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وتشهد على اتساع نطاق الانتهاكات الاسرائيلية للقانون الدولي والقانون الإنساني بما يخالف الإرادة الدولية.

٥٥ - فالاتفاقات التي وقعتها الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية لم تسفر عن التحسينات المتوقعة. ويرى الطرف الفلسطيني تمسكا منه بعملية السلام، ضرورة احترام تلك الاتفاقات على نحو صادق وتنفيذها في مواعيدها. فالشعب الفلسطيني له الحق في السيادة على موارده الطبيعية (الأرض والماء والموارد الجيولوجية). وله الحق في أن يستعيدها وفي أن تُقدم له تعوضيات كاملة عن الأضرار المحتملة.

٥٦ - وينبغي للجمعية العامة أن تراقب سياسة اسرائيل في هذا الشأن وإخضاعها للقانون الدولي وذلك لحماية الاقتصاد الفلسطيني من الآثار الضارة للممارسات التعسفية غير المشروعة. وسيتضمن القرار المزمع عرضه على اللجنة الثانية بشأن السيادة على الموارد الطبيعية، بندا يدعو الأمين العام إلى تقديم تقرير عن المسألة وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى إجراء مناقشات أعمق في الدورة القادمة.

٥٧ - السيد مانور (اسرائيل): قال إن بلده يؤيد تأييدا كاملا عملية السلام ويأمل أن يحظى بدعم المجتمع الدولي. وينبغي لهذا الدعم أن يمر عبر الدفاع عن مبدأ المفاوضات المباشرة التي هي أساس العملية التي شُرع فيها في مدريد وذلك بخلق بيئة مواتية لإجراء مفاوضات واتخاذ قرارات تعكس الخطوات المقطوعة. وقد قُطعت خطوات كبيرة في هذا الاتجاه: من الجدير بالذكر أن الاتفاقات المبرمة قد تُرجمت إلى واقع جديد في المنطقة حيث أصبح معظم الفلسطينيين يعيشون تحت إدارة السلطة الفلسطينية لا الاسرائيلية.

٥٨ - وأضاف أن المسألة قيد النظر أي المستوطنات الاسرائيلية، قد تطرقت إليها الاتفاقات الاسرائيلية الفلسطينية وينبغي بحثها في إطار المفاوضات المباشرة في نفس الوقت مع موضوع المركز النهائي ويكون من السابق لأوانه ومن المخالف لروح ونص تلك الاتفاقات تناوله في غير ذلك السياق.

٥٩ - فالسلطات الاسرائيلية لها بعض المآخذ على الطرف الفلسطيني ولكنها اختارت إثارتها في مختلف الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. والحكومة الاسرائيلية الحالية مقرة العزم على دفع عملية السلام وهي تأمل أن تساعد المفاوضات بشأن المركز النهائي، في تسوية مسألة المستوطنات.

٦٠ - وفيما يتعلق بالتقرير المرفق بمذكرة الأمين العام (A/51/135-E/1996/51)، قال السيد عبد اللطيف (مصر) إن التقرير لم يشر إلى الوضع في الجولان السوري بشكل مفصل إلا في فقرة واحدة وهي الفقرة ٤٩ كما أنه لم يوضح ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على بناء هذه المستوطنات.

٦١ - وأردف قائلا إنه وردت في العديد من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن بناء المستوطنات الاسرائيلية، إدانة تامة لذلك الإجراء. وإن جميع هذه القرارات تؤكد على انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩، على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧. ففي عام ١٩٧٧، أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٤٤٦ والذي تضمن أن السياسات والممارسات الاسرائيلية الخاصة بإنشاء مستوطنات في تلك الأراضي ليس لها شرعية قانونية وتشكل عقبة خطيرة في سبيل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. ويود وفد بلده أن يشير أيضا إلى إعلان المبادئ الصادر في عام ١٩٩٣ والموقع في واشنطن بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والذي تضمن عدم قيام اسرائيل بأي إجراء يؤثر عى نتيجة الوضع النهائي للمفاوضات التي تتضمن موضوع المستوطنات.

٦٢ - ومضى يقول إن هناك إصرارا واضحا ومستمرا من جانب اسرائيل على تجاهل هذه القرارات بشأن أحقية الشعبين الفلسطيني والسوري في الأراضي المحتلة في السيطرة على مواردهما كما يتضح ذلك من الحوافز المالية والضريبية لتشجيع المستوطنين على السكنى في الأراضي العربية المحتلة. كما استغلت الحكومة الاسرائيلية عقد الاتفاقات الخاصة بالترتيبات الانتقالية للحكم الذاتي في الأراضي المحتلة مع

منظمة التحرير الفلسطينية لمصادرة مزيد من أراضي الفلسطينيين وذلك، لإقامة الطرق الجانبية والسياجات الأمنية بحجة توفير مزيد من الأمن للمستوطنين.

٦٣ - إن المجتمع الدولي قد رحب بالاتفاقات التي عقدت بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها خطوات هامة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. ولكن عملية بناء المستوطنات تؤثر بشكل سلبي على تنفيذ هذه الاتفاقات. فقد تضمن الاتفاق الذي وقع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التفاصيل الخاصة بآليات بسط الحكم الذاتي الفلسطيني إلى أجزاء كبيرة من الضفة الغربية. وطبقا لهذا الاتفاق، كان من المفترض أن تقوم اسرائيل بالانسحاب من الخليل في نهاية آذار/مارس ١٩٩٦ ولكن اسرائيل لم تنفذ تعهدها حتى الآن بسبب وجود ٤٠٠ مستوطن هناك وحـُرم بذلك الـ ١٢٠ ألف فلسطيني في الخليل وفي المناطق المجاورة من الحصول على حريتهم التي يكفلها هذا الاتفاق. والأكثر من ذلك أن اسرائيل تسعى حاليا إلى تجديد سابقة بتعديل اتفاقية الخليل من أجل التأثير على الاتفاقات المقبلة.

٦٤ - واستطرد ممثل مصر قائلا إن هناك موقفا اسرائيليا واضحا يتسم بالتعنت والإصرار على الاستمرار في سياسة بناء المستوطنات ولا يكترث هذا الموقف بأية قرارات دولية أو اتفاقات ثنائية على الرغم من أن الطرفين اتفقا منذ ٥ سنوات في عام ١٩٩١ على بناء شرق أوسط جديد يقوم على دعامتي السلم والتنمية وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام ولكن يبدو أن صيغة مدريد ترفضها اسرائيل اليوم وتسعى إلى التنصل من الاتفاقات التي عقدت مع الفلسطينيين في إطار مدريد ويتعين على اسرائيل الالتزام بتلك الاتفاقات فهذا هو المدخل الوحيد للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة.

٦٥ - السيد دراموول (الجزائر): قال إنه يود أن يذكـّر بالبيان الذي أدلى به وفده في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عندما كان يتولى رئاسة مجموعة الدول العربية.

٦٦ - وأضاف أن المجتمع الدولي قد شهد أحداثا دامية جدت في الأراضي الفلسطينية عندما قامت إسرائيل بافتتاح نفق تحت المسجد الأقصى منتهكة بذلك طابعه المقدس ومنتهكة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والاتفاقات المبرمة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٦٧ - فالممارسات الإسرائيلية المتمثلة في إقامة مستوطنات وتغيير معالم القدس العمرانية تمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقد أدانها مجلس الأمن عدة مرات ولا سيما في قراريه ٤٤٦ و ٤٦٥.

٦٨ - وتشهد أحداث أيلول/سبتمبر على خطورة الحالة في الأراضي العربية المحتلة. وينبغي اتخاذ إجراءات فورية لوضع حد لمعاناة السكان الفلسطينيين الذين تفرض عليهم السلطات الإسرائيلية عقوبات جماعية وتصادر أراضيهم وتوسع مستوطناتها على حسابهم.

٦٩ - السيد عزيّز (تونس): قال إن تقرير الأمين العام (A/51/135-E/1996/51)، يقيم الدليل على أن إسرائيل تواصل سياستها التوسعية غير عابئة بمختلف الاتفاقات المبرمة أو الرأي العام. فعدد المستوطنات يزداد أكثر فأكثر بل إن السلطات الإسرائيلية حاولت تطويق القدس بغية تهويد هذه المدينة. ويبدو أنه ليس ثمة طائل من المفاوضات الحالية. ولقد كانت المستوطنات الإسرائيلية موضوع العديد من تقارير وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. فقد اعتبر مجلس الأمن في القرار ٤٤٦ المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٩، أن السياسة والممارسات الإسرائيلية المتمثلة في إنشاء المستوطنات في تلك الأراضي ليست لها شرعية قانونية وتشكل عقبة خطيرة في سبيل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. وأكد أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ تنطبق على الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل بما فيها القدس المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وأكدت الجمعية العامة في قرارها ١٢٩/٥٠ حق الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل غير القابل في التصرف في مواردهم وجميع الموارد الاقتصادية الأخرى واعتبرت كل انتهاك لذلك الحق غير قانوني.

٧٠ - ومع ذلك فإن، إسرائيل واصلت مصادرة مئات هكتارات الأراضي العربية في الضفة الغربية وهي أراض كانت مصدر رزق وحيد لآلاف الأسر الفلسطينية وواصلت بناء المستوطنات وتحويل الموارد المائية مما تترتب عليه آثار سلبية في الحالة الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين.

٧١ - وقال إن الأحداث المشار إليها في تقرير الأمين العام خطيرة جدا وتقيم الدليل على تعنت السلطات الإسرائيلية التي لا تعير وزنا البتة لقرارات الأمم المتحدة وتتراجع حتى عن أسس المفاوضات وترفض تنفيذ اتفاقي أوسلو ومدريد. وقد أكدت البلدان العربية في مؤتمر القاهرة في حزيران/يونيه ١٩٩٦، تمسكها بمبدأ التسوية الشاملة للمشكلة. فالسلام لا يمكن تحقيقه بدون احترام الشرعية الدولية وبدون رد الأراضي إلى أصحابها الحقيقيين وبدون تعايش سلمي بين مختلف الأطراف مما يعود بالنفع على كامل المنطقة والمجتمع الدولي.

٧٢ - وقد راهنت تونس على السلام وشاركت في مختلف المفاوضات المتعددة الأطراف. وهي تؤكد من جديد أن على الأمم المتحدة أن تدفع السلطات الإسرائيلية إلى الامتناع عن إقامة المستوطنات لتتمكن شعوب الشرق الأوسط من اتقاء الحروب والتمتع بالسلم والأمن في كل مكان.

٧٣ - السيد التني (السودان): قال إن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية، شهد مناقشات لمسألة هامة هي مكافحة المخدرات. ويتطلع السودان إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٨ التي ستشكل إطارا توضع فيه استراتيجيات دولية لمكافحة مختلف المخدرات التي تهدد مستقبل البشرية.

٧٤ - وينوه وفد بلاده بمقرر المجلس رقم ٢٩٢/١٩٩٦ بشأن المستوطنات ويؤكد أن استمرار سياسة إقامة المستوطنات والتوسع فيها التي تنتهجها قوات الاحتلال الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة تمثل

تحديا صارخا للمواثيق والشرعية الدولية كما تتعارض مع العمل لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن وزير المستوطنات الإسرائيلية صرح عن رغبة حكومته في بناء أكثر من مائة مستوطنة في الأراضي الفلسطينية دون أن يتصدى له المجتمع الدولي لوقف هذه السياسة.

٧٥ - وواصل ممثل السودان يقول إن التميز الذي يلاحظ في مجال حقوق الإنسان والمتمثل في اتهام بعض البلدان ومنها السودان بعدم احترام هذه الحقوق، بينما يتم الدفاع عن ممارسات الاحتلال الاسرائيلي، تسبب أكبر الضرر لقضية حقوق الإنسان.

٧٦ - أما في مجال الأنشطة التنفيذية للتنمية، يعبر وفد بلده عن الأسف لأن الأمين العام عرض في مذكرته إلى المجلس المساعدات الإنسانية المقدمة للسودان على أنها منح إنمائية ويجدد وفده المطالبة بأن يراعي الأمين العام، فصل المساعدات الإنسانية عن المنح والمساعدات الإنمائية في تقاريره القادمة عن الأنشطة التنفيذية.

٧٧ - ومضى يقول إن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تحدث في تقريره عن العمل الوقائي وتكثيف مكافحة الملاريا في البلدان النامية ولا سيما في أفريقيا، عن تقديم المساعدات إلى اللاجئين في السودان وتجاهل احتياجات الشعب السوداني. بيد أن السودان وهو واحد من أقل البلدان الافريقية نموا التي تتعرض لتلك الآفة، كان من اوائل الدول التي وضعت خطة وطنية لمكافحة الملاريا بلغت تكلفتها ١٠٦ ملايين دولار.

٧٨ - ورغم أن الملاريا تسبب وفاة حوالي ٣ ملايين من البشر وإصابة حوالي ٥٠٠ مليون آخرين سنويا فإن المرء لا يسعه سوى أن يلاحظ أن الموارد المخصصة لمكافحة تلك الآفة تظل غير كافية إلى حد بعيد مما يستدعي اتباع نهج شامل لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الملاريا وتوفير الموارد الكافية لتنفيذ تلك الاستراتيجية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥